



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانيّة، البيان الأسبوعي التالي:

لقي إتفاق الدوحة ترحيباً لافتاً عند الأوساط الشعبية في لبنان، بالرغم من كونه مجرد تسوية للأزمة القائمة وليس حلّ لها. وبما ان الفرق شاسع بين التسوية والحل، فلينا عدم الإفراط في التفاؤل. والتعامل مع هذا الإتفاق بواقعية كي لا نصاب بخيبة أمل عند أول إنكasa متوقعة، سيما وان الطريق إلى الحل المنشود ما زالت مزروعة بالألغام، والمشوار إلى السلم الأهليّ الحقيقي ما زال في أوله.

وإذا ما نظرنا إلى هذا الإتفاق من كافة جوانبه نجد فيه نقاطاً إيجابية وأخرى سلبية أسوةً بكل التسويات التي تعتمد على إنصاف الحلول للتفريق بين المتخاصمين، أو على مبادئ عامة بعيدة عن التفاصيل التي تسكن فيها الشياطين كما يقولون.

ومن إيجابيات هذه التسوية:

١ - أوقفت الإقتتال المذهبي الخطير، وفتحت الطريق أمام إنتخاب رئيسٍ جديد للجمهورية بعد فراغ دام عدة أشهر، وأعادت الحياة الديمقراتية إلى المؤسسات الدستورية المعطلة.

٢ - ساهمت في تنفيذ الإحتقان الداخلي، ومحنت اللبنانيين فرصـة لإلتـقاط أنفـاسـهم المحبـوسـة منذ ١٨ شـهـراً على الأقلـ، وأسـسـتـ لهـنـةـ قدـ تـطـولـ أوـ تـقـصـرـ تـبعـاًـ لـلـتـطـورـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـأـمـنـيـةـ الدـاخـلـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ.

٣ - مهدـتـ لإـعادـةـ النـشـاطـ إـلـىـ شـرـاـبـينـ الإـقـصـادـ الـيـابـسـةـ، وـلـمـوـسـمـ وـاعـدـ السـيـاحـةـ وـالـإـصـطـيـافـ، خـصـوصـاـ بـعـدـ إـزـالـةـ مـخـيمـ الإـعـصـامـ منـ قـلـبـ الـعـاصـمـةـ، وـفـتـحـ الـمـوـانـيـءـ الـجـوـيـةـ وـالـبـحـرـيـةـ وـالـبـرـيـةـ الـمـغلـقةـ.

اما سلبياتها فهي:

١ - لم تأت على ذكر القرارات الدوليّة الخاصة بلبنان وتحديداً تلك المتعلقة بالدوليات الأمنية وسلاحها، وهنا بيت القصيد، بل أعادت الكرة إلى ملعب السياسيين اللبنانيين العاجزين أصلاً عن معالجة هذه المعضلة المزمنة، الأمر الذي قد يفجر الأوضاع مجدداً، أو قد يستدعي العودة إلى الدوحة مرة أخرى... وبالانتظار سيفيق على اللبنانيين أن يتبايشوا مع هذا الوضع الشاذ إلى أجل غير منظور.

٢ - ان الثالث المعطل الذي حصلت عليه المعارضة سيفضي إلى شل القرارات الوزارية المصيرية، وبخاصة موضوع المحكمة الدوليّة وسياسة لبنان الخارجية التي ستبقى معلقة بين المشروع الأميركي - الأوروبي من جهة والمشروع السوري - الإيراني من جهة ثانية.

٣ - كما وان تقليص حصة رئيس الجمهورية في الحكومة أو الحكومات المقبلة سيحد من قدرته على الفصل في الأمور الساخنة، وإدارة شؤون البلاد إدارة سليمة، بينما كان المطلوب من مؤتمر الدولة تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية تعويضاً عن النقص الذي أصابها في مؤتمر الطائف.

وعلى الرغم من كل هذا سنبقى مقاولين ولكن بحذر.

لبنك

أبو أرز  
في ٢٣ أيار ٢٠٠٨